

وفد برلماني إلى القاهرة للمشاركة في الجلسة الرابعة للبرلمان العربي



د.محمد الحويطة ومحمد الجبري وفيفصل الكندري ومشعل الغنزي من الأمانة العامة

توجه وفد من مجلس الأمة امس الى العاصمة المصرية القاهرة وذلك للمشاركة في الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي خلال الفترة من 15 الى 18 أبريل الجاري.

ويضم الوفد في عضويته كل من نائب رئيس البرلمان العربي النائب محمد الجبري وعضوي البرلمان العربي النائبين فيصل الكندري

ود.محمد الحويطة. يذكر ان نائب رئيس مجلس الأمة عضو البرلمان العربي مبارك الخريج سيلتحق بالوفد في وقت لاحق اليوم.

الرويعي: التعليمية أقرت قانون حقوق المؤلف

وأعرب عن أمله في الانتهاء من مشروع قانون الجامعات الحكومية بأسرع وقت مشيراً إلى أن القانون بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة. وذكر ان اللجنة ستبحث ايضا في الاسبوع المقبل عددا من المواضيع المتعلقة بوزارة التربية ومنها القضايا الملحة والعاجلة والمتعلقة بالتعبات التي تمت في بعض مرافق الوزارة.

على جدول أعمال جلسة 26 أبريل الجاري. وأضاف النائب الرويعي ان قانون حقوق المؤلف من شأنه ان يحفظ حقوق المؤلفين والمبدعين الكويتيين وكل من لديه إنتاج فكري أو أدبي أو ثقافي أو إعلاني أو إعلامي مبيّنا انه تمت إضافة الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف من أجل ان يعزز مكانة الفكر والمبدع والفنان وأصحاب المهارات والمهن.



د. عودة الرويعي

أقرت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد مشروع قانون في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع: ان اللجنة انتهت من مناقشة مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ورفعت تقريرها بشأنه الى مجلس الأمة ليدرج

الطريجي: ما صحة ما أثير عن ارتكابي جريمة قتل؟

الشهري الذي يتقاضاه من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟ يرجى توضيح طبيعة عمله والاستشارات التي يقدمها إلى المدير العام خصوصاً فيما يتعلق بالشؤون الاستثمارية والعقود والمحافظة؟ ما مدى اطلاع ومعرفة المستشار سالف الذكر بالعمليات الاستثمارية محل الشبهات التي قام فيها المتهم المدير العام السابق؟ وهل تم استدعاؤه من قبل النيابة العامة بهذا الخصوص؟ ما هي طبيعة عمل وأوجه الاختلاف في المهام المنوطة بإدارة الشؤون القانونية في المؤسسة ومدى أهمية ودور وجود مستشار قانوني للمدير العام؟

تزويدي برقم القضية، واسم المقتول وصورة من الحكم الصادر بالقضية، وهل تم تنفيذ الحكم، ومتى تم تنفيذ الحكم؟ يرجى تزويدي بصورة من الصحيفة الجنائية التي تقدم للجهات الرسمية بالدولة من أرشيف الإدارة العامة للأدلة الجنائية؟ كما وجه الطريجي سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح جاء فيه بالإشارة إلى الإجابة بتاريخ 2016/3/27 رقم 247 بشأن المستشارين والباحثين القانونيين غير الكويتيين وما ورد في الإجابة في (ثانياً) حول المستشار (ش.أ). يرجى الإفادة براتبه



د.عبدالله الطريجي

وجهه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه -أثناء استجواب وزير التجارة والصناعة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/12- تطرق النائب مبارك الحرص إلى أنني قد قمت بارتكاب جريمة قتل راح ضحيتها وأقد من الجنسية البنغالية عندما كنت ضابطاً بوزارة الداخلية، وبناءً عليه: يرجى تزويدي بصحة ما أثاره النائب من تهمة ارتكاب جريمة قتل عندما كنت ضابطاً بوزارة الداخلية من عدمه؟ وإذا كانت المعلومة صحيحة بارتكابي جريمة قتل؟ فيرجى

استفسر عن

رواتب ومميزات

المستشارين

بورسلي: لا تجوز الخصخصة في دولة مواطنوها ربع سكانها والإصلاح بترشيد الإنفاق الهاشم: كنا غرباء في زمن الفوائض والمطلوب من المواطن المشاركة بتغطية العجز



أماني بورسلي



(قاسم باشا)



صفاء الهاشم

مبلغ مليار دينار منها رسوم الأراضي الفضلاء، متسائلة: هل تجرؤ الحكومة الكشف عن أسماء أصحاب الأراضي الفضلاء وتأخذ الرسوم منهم كي يطمئن المواطن للجدية في الإصلاح؟ وأكدت الهاشم ان تجمع المسار المستقل قدم وثيقة إصلاح شاملة لم يتم الالتفات لها لأنها من أصوات وطنية تحاكي الشارع، وأتت وثيقة الغرفة وتم قبولها، كما ان مجلس الأمة خصص ساعتين في جلسته لمناقشة الوضع الاقتصادي من غير حلول ولا اقتراحات، فمرت الجلسة مرور الكرام في الوقت الذي ينتظر فيه الشعب الكويتي قرارات حاسمة ومهمة في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الذي تمر به الكويت، واختتمت الهاشم حديثها قائلة «ان مع العسر يسرا.. وطن النهار لن ينهار».

قوانين لحساب اشخاص على حساب البلد في الوقت الذي نعاني فيه من مشكلة سوء تطبيق وتجاهل تام لمتطلبات الشعب الذي يستحق العيش الكريم، فالحكومة تقوم بإشغال المواطن برزقه لمدة شهور بقضية ما، ومن الجانب الآخر تمر المناقصات ثم تأتي وتقول لدينا عجز بالموازنة العامة للدولة. وأضافت الهاشم: لقد كنا كمواطنين غرباء في زمن الفوائض المالية في البلد وترامنا مع تولى حكومة فشلت وأوصلت البلد إلى عجز ملياري في عام 2015، فالحكومة أعبرت المواطن غريباً في ايام الفوائض، والان تريد من المواطن ان يشارككم بتغطية العجز، مؤكدة ان الخير في الكويت كثير ولكن الفساد أكثر فمن غير المعقول ان تعجز الحكومة في جهازها الإداري بتحصيل

رفع الدعم عن الكهرباء والماء والوقود بهذه السرعة من غير التدرج والدراسة، فهذا أمر خطير جداً، وهناك أوجه أخرى أولى من الذهاب بهذا الاتجاه، فالحكومة وضعت نظاماً لشرائح الكهرباء للمواطن في حين تبنت التعرفة على المصانع من غير منطق، كما انني استغرب من رفع تعرفة الماء بالرغم من انه لا يكلف الدولة شيئاً. وزادت بورسلي: ان وثيقة الإصلاح الاقتصادي لفرقة التجارة غير مدعمة بدراسة وأرقام تثبت صلاحيتها ومع ذلك اعتمدت من قبل مجلس الوزراء في الوقت الذي كنا نتمنى فيه ان تقدم الحكومة شيئاً مقبولاً باخذ بدراسة معدلات التضخم وتوزيع مصادر الدخل. ومن جهتها، قالت النائب صفاء الهاشم، ان ما يجري حالياً هو تجيير

الدولة في نظام الخصخصة وهي تعاني من فساد مستشر في قطاعاتها؟ وأضافت بورسلي: كان يجب على الحكومة ان تعرض وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي على المواطنين من باب أخذ الرأي العام، ومدى تقبله لهذه الوثيقة قبل الذهاب إلى

والنظام التشريعي لدينا «معيب»، حيث صنف عالمياً بالمرتبة 128 من اصل 140 دولة؟ وأضافت: كنت اتمنى ان تتحدث وثيقة الإصلاح الاقتصادي عن اعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد الكويتي، وليس عن خصخصة قطاعات الدولة، فكيف تدخل

مواطنيها ربع سكانها، حيث استتجه الشركات التي تعين الكويتي بدلا من المواطن الكويتي فنسب التكوين المرطوحة ضمن الخصخصة لا يوجد لها أي راع لأي شركة لم تلتزم بنسبة التكوين. وتساءلت بورسلي: كيف تدخل الكويت في الخصخصة

أكدت وزيرة التجارة والصناعة، و وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية السابقة، د.أماني بورسلي، ان الكويت غير مقبلة على افلاس اذا احسنا التدبير والتخطيط، وإيقاف الهدر حتى ان كان الكل يتحدث عن العجز المالي، موضحة ان اسهل علاج للإصلاح الاقتصادي والمالي في البلد هو الترشيد بشرط الایمس الخدمات العامة والتعليم والتطوير، ولكن وما يحدث الآن هو العكس وقالت بورسلي، خلال الندوة التي اقامها تجمع المسار المستقل، تحت عنوان «من يدفع فاتورة الإصلاح الاقتصادي في ظل الفساد والهدر المالي»، والتي عقدت مساء امس الاول، لا يصح للدول في الخصخصة بدولة

أكدوا ضرورة تحرك الحكومة بشكل سريع نواب لـ «الأنباء»: نرفض زيادة أسعار الحديد 50٪ وزير التجارة مطالب بالتحرك ومسؤوليته قائمة



محمد طنا



حمدان العازمي



د.أحمد مطيع



سيف العازمي

على موقفنا برفض المبدأ ولن نخبل المساس بالمواطن وعلى الشعب الكويتي اليوم دور كبير في الرقابة الشعبية. وختم العازمي تصريحه بضرورة تحرك سريع وجاد لارتفاع الأسعار على المواطنين، خصوصا في مواد البناء.

وزير التجارة

وحذر النائب محمد طنا وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي من ارتفاع اسعار الحديد ومواد البناء بنسبة 50٪. وقال طنا في تصريح خاص لـ «الأنباء»: غير مقبول يسا وزير التجارة تتعهد بضبط الاسعار اليوم نرى ارتفاع غير مقبول في اسعار الحديد والمواطنين يتضررون. وطالب طنا وزير التجارة بضبط الاسعار وتفعيل الرقابة التجارية وهذا دور مهم في هذا الوقت، مبيّنا دوره المهم في الرقابة على الاسعار.

معلومات

من جانبه، قال النائب سيف العازمي: ان اخر ما توصلنا اليه من معلومات هي ارتفاع اسعار الحديد باكثر من 50٪ ونحن نحذر وزير التجارة فعليه مراقبة الاسعار وضبطها لأن المواطنين يتضررون. وأضاف العازمي في تصريح لـ «الأنباء» على وزير التجارة مراقبة اسعار جميع المنتجات والمواد الأساسية وما يحصل من ارتفاع مصطنع غير مستحق وعلى الحكومة القيام بدورها.

وأن تتخلي عن الضبابية ويعترة الأوراق فالشعب الكويتي شعب واع ومثقف ويفهم كل خطوة تخطوها هذه الحكومة. رفض

ويبين النائب حمدان

العازمي ان رفضه لقانون رفع تعرفة الدعوم في الكهرباء والماء وفق مبدأ عدم الضرر بالمواطن، ومن المضحك ان نقول ان رفع الدعم عن التجاري والاستثماري والصناعي والزراعي لا يلقى بضرر على المواطنين. وتساءل العازمي في تصريح خاص لـ «الأنباء»: من أين سيعوض التاجر الزيادة التي طالت بعض القطاعات بنسبه 250٪. وأضاف العازمي ان وزير التجارة تعهد بضبط الأسعار ونرى اليوم ارتفاعا رهيبا بأسعار الحديد، وهذا يسبب ضررا على كل مواطن يبي أو يرمم منزله. وأشار العازمي الى ان الحكومة عندما رفعت الدعم عن الديزل ربطتها بالتعرفة المالية وهي تعرفه متغيرة سواء بالزيادة أو النقص، والمستغرب اليوم ان التعرفة العالمية انخفضت، ولكن لم يقابلها انخفاض بالاسعار والمفترض كلما قل سعر الديزل تقل اسعار المنتجات التي تعتمد على النقل.

وأكد العازمي انه اليوم لا يقف في قدرة الحكومة على مراقبة الأسعار وكبح التجار البعض من التجار الفاسدين الذين يستغلون الاسعار لرفع أسعار المنتجات. وقال العازمي ان القانون يمس وبشكل مباشر المواطنين ونحن نأبتون

مطيع: ثابت على موقف الرافض لزيادة رسوم الكهرباء

العازمي: نرفض

زيادة تعرفه

الكهرباء

طننا: على وزير

التجارة ضبط

الأسعار

سيف: ارتفاع

أسعار الحديد 50٪

أمر مرفوض

أوضح النائب ان

التصويت على استثناء السكن الخاص من الزيادة كان لأجل تعديل القانون الحالي ورفع أسعار الكهرباء على الجميع ونحن رفضنا أي زيادة على أي قطاع سواء السكن الخاص أو الاستثماري، مؤكدا أن أي زيادة في أسعار الكهرباء على القطاع الاستثماري سيؤدي لتعثرها المواطن البسيط لما لها من آثار سلبية كبيرة على رأسها ارتفاع قيمة المنتجات والإيجارات وغيرها. وختم النائب تصريحه بأنه يتمنى من الحكومة أن تكون واضحة أمام المجلس والإخوة المواطنين

سامح عبدالحفيظ سلطان العبدان - بدر السهيل أكد النائب د.أحمد مطيع العازمي أنه باق على موقفه الرافض لأي تعديل على قانون الكهرباء الحالي وكذلك رفضه أي زيادة تكون على حساب المواطنين.

وقال النائب إننا لن نغير

مبادئنا ومواقفنا الرافضة لأي طرح يكون ضحيته المواطن، أما الحكومة اليوم فقد حاولت بعثرة الأوراق لتدمير مقترحاتها وذلك بإدخالها مسألة استثناء السكن الخاص من الزيادة وهذا الأمر إذا قبلنا به فإنه يعني أننا أقرنا بالزيادة فيما يخص القطاع الاستثماري ويتبين من هذا ان مسألة استثناء السكن الخاص كلمة حق اريد بها باطل وغايتها تدمير التعديل ودغدغة مشاعر الشعب رغم الآثار الخطيرة المترتبة على تلك الزيادات.

وأوضح النائب ان التصويت على استثناء السكن الخاص من الزيادة كان لأجل تعديل القانون الحالي ورفع أسعار الكهرباء على الجميع ونحن رفضنا أي زيادة على أي قطاع سواء السكن الخاص أو الاستثماري، مؤكدا أن أي زيادة في أسعار الكهرباء على القطاع الاستثماري سيؤدي لتعثرها المواطن البسيط لما لها من آثار سلبية كبيرة على رأسها ارتفاع قيمة المنتجات والإيجارات وغيرها. وختم النائب تصريحه بأنه يتمنى من الحكومة أن تكون واضحة أمام المجلس والإخوة المواطنين